حذرت دولاً بالمنطقة من عواقب وخيمة إذا ثبت تورطها بالاحتجاجات

إيران: اعتقال 180 من زعماء الاضطرابات في أنحاء البلاد

حذر إسحاق جهانجيري نائب الرئيس الإيراني دولا بالمنطقة من أنها ستواجه عواقب وخيمة إذا ثبت تدخلها لإذكاء الاضطرابات في بلاده.

ونقلت وكالة أنباء فارس شبه الرسمية عن جهانجيري قوله "على بعض دول المنطقة أن تعلم أنها ستمر بوقت عصيب في المنطقة إذا ثبت بالدليل تدخلها في إشاعة الاضطرابات في إيران".

وألقت إيران من قبل بالمسؤولية على "خارجين عن القانون" لهم صلات بمعارضين في الخارج وأعداء أجانب، عادة ما تقصد بهم الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية، في تأجيج اضطرابات تلت رفع أسعار البنزين وأدت إلى قيام الحرس الثوري باعتقال نحو ألف متظاهر ووقوع بعض أسوأ أعمال العنف خلال عشر سنوات.

ونقل التلفزيون الإيراني عن الشرطة قولها إنها اعتقلت 180 من زعماء الاضطرابات في أنحاء البلاد.

وقال مركز حقوق الإنسان في إيران، ومقره نيويورك، على موقعه الإلكتروني إن إحصاء اعتمد على أرقام رسمية وتقارير ذات مصداقية يشير إلى أن "2755 شخصا على الأقل جرى إلقاء القبض عليهم لكن الحد الأدنى الفعلي يقترب من 4000 على الأرجح".

وقال مسؤولون إيرانيون إن القوات الإيرانية وأفرادا من الحرس الثوري ساعدوا الشرطة في إخماد اضطرابات عنيفة في إقليم كرمانشاه قبل أيام، واتهموا "عملاء أمريكيين" بالاندساس وسط المحتجين المسلحين. ويبدو أن أعمال العنف هي الأسوأ، على الأقل منذ أخمدت إيران "الثورة الخضراء" عام 2009، عندما قُتل عشرات المحتجين على مدى عدة أشهر. وذكرت منظمة العفو الدولية أن 30 شخصا على الأقل قتلوا في إقليم كرمانشاه مما يجعله الأكثر تضررا جراء الاحتجاجات، وحدثت عدد القتلى من 106 إلى 115 شخصا. وترفض إيران تلك الأرقام وتصفها بأنها "مجرد تكهنات".

ونقلت وكالة تسنيم شبه الرسمية للأنباء عن بهمن ريحاني قائد الحرس الثوري في كرمانشاه قوله "مثيرو الشغب يتبعون الجماعات المعادية للثورة (المعارضة في الخارج) وأجهزة المخابرات الأمريكية".

ولم يذكر ريحاني تلك الجماعات بالاسم. وتعمل جماعات مسلحة كردية إيرانية منذ فترة طويلة في المنطقة المحاذية لحدود العراق من الإقليم.

وقال البريجادير جنرال رمضان شريف المتحدث باسم الحرس الثوري إن عناصر مؤيدة لحكم الشاه الراحل تسعى لإعادة أسرة بهلوي، التي أطاحت بها الثورة الإسلامية في 1979، للسلطة هي التي أثارت الاحتجاجات إضافة لجماعة مجاهدي خلق المسلحة المعارضة.

وأضاف أن مجموعات من "انفصاليين" شاركت أيضا في ذلك في إشارة على ما يبدو لفصائل عربية وكردية.

واندلعت الاحتجاجات في عدة مناطق بالبلاد يوم 15 نوفمبر تشرين الثاني بعدما أعلنت الحكومة رفع أسعار البنزين بنسبة 50 بالمئة على الأقل. وامتدت الاحتجاجات إلى مئة مدينة وبلدة حيث طالب المحتجون بتنحية كبار المسؤولين بالدولة.

محتجون مناهضون للحكومة

الحرس الثوري يصف الاحتجاجات المطلبية بالمؤامرة

وصف نائب قائد الحرس الثوري الإيراني، علي فدوي، أمس الأحد، الاحتجاجات التي عمت معظم أنحاء البلاد الأسبوع الماضي بالمؤامرة.

وقال فدوي، بحسب ما نقلت وكالة مهر للأنباء "أعمال الشغب كانت عبارة عن مؤامرة كبيرة تم احتواؤها خلال 48 ساعة"، مضيفاً "جميع الأعداء ضالعون بهذه المؤامرة وكانوا على يقين بأنها سوف تنجح".

إلى ذلك، اعتبر أن الأميركيين غاضبون من قطع الإنترنت في إيران لأنهم كانوا يديرون ما وصفه بـ"أعمال الشغب"، في إشارة إلى الاحتجاجات التي عمت البلاد رافضة قرار الحكومة الإيرانية رفع أسعار البنزين.

وفي نفس السياق، ألقى رئيس تكتل المستقلين في مجلس الشورى الإيراني، الأحد، باللوم على الولايات المتحدة، وما وصفه بالتدخلات الأميركية، في مسألة قطع الإنترنت خلال التظاهرات التي اندلعت الأسبوع الماضي. وقال غلام علي جعفر زاده، بحسب ما أفادت مواقع موالية لإيران، الأحد، إن التدخل الأميركي في إيران سبب قطع الإنترنت.

يذكر أن الإنترنت عاد تدريجياً، إلى إيران، مع استمرار حجب مواقع التواصل. وفي هذا السياق، اعتبر أحمد خاتمي، عضو مجلس الخبراء، أن "المجلس قرر حجب جميع شبكات التواصل الاجتماعي الأجنبية في إيران لأن هذه التطبيقات، بحسب تعبيره، كانت تعلّم التدمير والفوضى" خلال الاحتجاجات الأخيرة.

المعارضة الإيرانية: مقتل أكثر من 300 في الاحتجاجات

قالت المعارضة الإيرانية، إن حصيلة قتلى الاحتجاجات تجاوزت 300 قتيل وثقت أسماء 99 منهم.

وأشارت إلى إن عدد جرحى الاحتجاجات تجاوز 4000 جريح فيما زاد عدد المعتقلين عن عشرة آلاف شخص.

كما أكدت المعارضة الإيرانية أن الحرس الثوري سحب جثامين قتلى من المستشفيات إلى جهة مجهولة.

ودعت المعارضة الإيرانية، مجلس الأمن للتحرك لوقف أعمال القتل بحق المتظاهرين، وإرسال بعثات لتقصي الحقائق في الاحتجاجات، كما طالبت بمحاكمة نظام طهران عن جرائم ضد الإنسانية.

هذا وتتواصل حملة القمع العنيفة التي تشنها قوات الأمن ضد المتظاهرين، وتحولت إلى حملة اعتقالات واسعة. فقد أعلنت وسائل إعلام عن اعتقال نحو 4800 متظاهر في 18 محافظة في إيران.

نواب إيرانيون: أميركا وراء قطع الإنترنت في البلاد

ألقى أحد النواب الإيرانيين، أمس الأحد، باللوم على الولايات المتحدة، وما وصفه بالتدخلات الأميركية، في مسألة قطع الإنترنت خلال التظاهرات التي اندلعت الأسبوع الماضي.

وقال رئيس تكتل المستقلين في مجلس الشورى الإيراني، غلام علي جعفر زاده، بحسب ما أفادت مواقع موالية لإيران، الأحد، إن التدخل الأميركي في إيران سبب قطع الإنترنت.

في المقابل، حمل وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، السلطات الإيرانية المسؤولية عن اندلاع الاحتجاجات، معتبراً أن سبب الاحتجاجات الرئيسي في إيران هو سوء إدارة النظام للشؤون الداخلية، وليس العقوبات الأميركية المفروضة.

استهداف مستودعي نفط وسلع خلال التظاهرات

أعلنت مواقع إيرانية نقلاً عن مسؤول، استهداف مستودعي نفط وسلع في طهران خلال التظاهرات.

وكانت تظاهرات احتجاج غاضبة، عمت عدة مدن إيرانية، ليل الجمعة في 15 نوفمبر الماضي، غداة إعلان الحكومة المفاجئ عن زيادة كبيرة في أسعار الوقود، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، السبت.

وفي مدينة بهبهان، جنوب غربي إيران، أضرم محتجون النار في "المصرف الوطني"، بحسب ما أفادت مواقع إيرانية معارضة سابقاً.

يذكر أن إيران بدأت، الجمعة في 15 نوفمبر، تقنين توزيع البنزين ورفعت أسعاره بنسبة 50 بالمئة أو أكثر، في خطوة جديدة تهدف لخفض الدعم المكلف الذي تسبب بزيادة استهلاك الوقود وتفشي عمليات التهريب.

«الجنائية الدولية» تقتنع بارتكاب أعمال عنف ممنهجة ضد الروهينغا

أعلنت المحكمة الجنائية الدولية، أنها اقتنعت بوجود "أساس معقول" للاعتقاد بأن "أعمال عنف ممنهجة ربما ارتكبت" بحق مسلمي أقلية الروهينغيا في إقليم أراكان، منذ 9 أكتوبر 2016.

وقالت فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة، في بيان، إن قضاة المحكمة "اقتنعوا بأن هناك أساسا معقولا للاعتقاد بأن أعمال عنف ممنهجة ربما ارتكبت في الإقليم، بينها التعذيب، والاغتصاب، وغيرها، من قبل جيش ميانمار".

وأضافت بنسودة أن تلك الأعمال أسفرت عن تهجير أعداد كبيرة من مسلمي أقلية الروهينغا، خارج البلاد، وربما تحولت إلى "سياسة دولة".

كما أوضحت أنه بناءً على كثير من المصادر، فإن أعمال العنف ضد الروهينغا، ارتكبت بشكل مشترك بين الجيش وقوات الأمن وفئة من المدنيين في البلاد.

وفي 4 يوليو الماضي، طالبت بنسودة بفتح تحقيق حول الجرائم التي يرتكبها جيش ميانمار ضد مسلمي أراكان، وهو ما وافق عليه قضاة المحكمة، في الـ14 من الشهر نفسه. من جهة أخرى، رفضت ميانمار قرار المحكمة الجنائية الدولية القاضي بفتح تحقيق حول الجرائم المرتكبة ضد مسلمي الروهينغا.

وقال المتحدث باسم حكومة نايبيداو، في بيان، إن المحكمة ليس لديها صلاحية من أجل محاكمة ميانمار.

فتح تحقيق جديد بحق أحد أبناء الرئيس البرازيلي في قضية فساد

أعلنت النيابة العامة في ريو دي جانيرو فتح تحقيق جديد بحق الابن البكر للرئيس جاير بولسونارو في قضية اختلاس أموال عامة من خلال دفع أجور لـ"موظفين وهميين". وأوضحت النيابة العامة في بيان أن التحقيق فتح بحق فلافيو بولسونارو "لعدم النزاهة الإدارية على ارتباط بتوظيف مأجورين وهميين لم يمارسوا وظيفة في مكتبه".

وفلافيو بولسونارو البالغ من العمر 38 عاما عضو في مجلس الشيوخ، غير أن الوقائع المنسوبة إليه تعود إلى الفترة التي كان فيها نائبا في البرلمان المحلي بولاية ريو.

وسبق أن طالت فضيحة فلافيو بولسونارو في مطلع العام، فلطخت بداية ولاية الرئيس اليميني المتطرف الذي انتخب بناء على وعد باستئصال الفساد.

واندلعت تلك الفضيحة الأولى حين كشفت الوكالة الحكومية المكلفة مراقبة المعاملات المالية في ديسمبر الماضي عن "معاملات خارجة عن الأنماط" تصل قيمتها الإجمالية إلى 1،2 مليون ريال (حوالى 270 ألف يورو) في 2016 و2017 على حساب فابريسيو جوزيه دي كيروز السائق السابق لفلافيو بولسونارو، لا تتناسب مع دخله المعلن.

نائب أسترالي يدعو إلى منح اللجوء لجاسوس صيني سابق

دعا رئيس لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان الأسترالي أمس الأحد إلى منح اللجوء إلى رجل قُدِّم على أنه جاسوس صيني سابق هرب إلى أستراليا وكشف عن معلومات مدوية حول عمليات تجسس ينسبها إلى بكين.

ووفق مجموعة "ناين" الإعلامية، فإن هذا الجاسوس الذي عرفت عنه باسم وانغ ليكيانغ كشف للاستخبارات الأسترالية هويات مسؤولين كبار في الاستخبارات العسكرية الصينية متمركزين في هونغ كونغ.

وأوضح وانغ تفاصيل حول طريقة عمل العملاء الصينيين في المستعمرة البريطانية السابقة وتايوان وأستراليا. وقال إنه شارك في عمليات اختراق وتدخل في المناطق الثلاث.

وحالياً، يعيش الجاسوس الصيني السابق الذي لديه تأشيرة سياحية، في سيدني مع زوجته وابنه بحسب "ناين" التي كانت أول من كشف عن تصريحاته السبت.

لافروف: قلقون من التواجد العسكري الأميركي في اليابان

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إن "التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي اليابانية يشكل مشكلة تعيق تطوير العلاقات الروسية اليابانية، وتعقّد محادثات معاهدة السلام بين البلدين".

وأضاف لافروف على هامش اجتماع لوزراء خارجية مجموعة العشرين في ناغويا، وسط اليابان، إنّ "هذه القوات، بالطبع، تشكل مشكلة لنا".

وتابع الوزير الروسي قائلا: "قلق موسكو على أمنها الخاص ينبع من تواجد ونشر والتعزيز المستمر للتحالف السياسي والعسكري الأمريكي الياباني تم نقله للجانب الياباني الذي "وعد بالتفاعل". وأضاف "سننتظر الرد الياباني وسنواصل المباحثات".

والعلاقات بين طوكيو وموسكو متوترة بسبب جزر الكوريل الأربع المتنازع عليها، التي سيطر عليها الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتطالب اليابان باستردادها.

أعمال عنف في تشيلي تشمل سرقة مصرف وهجمات على مراكز للشرطة

أعمال عنف في تشيلي

تواصلت أعمال العنف في تشيلي في خضمّ أزمة اجتماعية اندلعت منذ أكثر من شهر، مع سرقة مصرف قرب سانتياغو ونهب محال تجارية والهجوم على مراكز للشرطة وسقوط عشرات الجرحى بالإضافة إلى توقيف مئات الأشخاص، حسب ما أعلنت الشرطة.

وتحوّلت تظاهرة في مايبو الواقعة في ضاحية العاصمة، إلى أعمال عنف استمرت طوال الليل. واستغلّت مجموعة أشخاص الأمر لاقتحام مصرف والخروج منه بـ150 مليون بيزو (حوالى 190 ألف دولار أميركي) و16 ألف دولار و3800 يورو وسلاحين، حسب ما أفاد اللفتانت كريستوبال ليلو وسائل إعلام محلية.

وعقب تظاهرة جديدة حاشدة في ساحة إيطاليا في سانتياغو، مركز الحراك الاجتماعي، تعرّضت محال تجارية ومتاجر مواد غذائية ومكاتب للسرقة في وسط المدينة. وقام أشخاص يضعون أغطية على رؤوسهم، بإضرام النيران في مركزين تجاريين ومركز ثقافي، بحسب حصيلة الشرطة. وهاجم متظاهرون أيضاً سبع مراكز للشرطة في جميع أنحاء البلاد، في العاصمة وفي مدن لا كاليرا (وسط) وبولنيس ولوس أنخيليس (جنوب).

وانتهى بإصابة 127 شخصاً بجروح بينهم مدنيين وعناصر من قوات حفظ الأمن، وتوقيف 300 شخص على المستوى الوطني، وفق الشرطة.

رومانيا: انطلاق الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية

توجه الناخبون في رومانيا، أمس الأحد، إلى صناديق الاقتراع، ضمن الجولة الثانية لانتخاب رئيس جديد للبلاد.

وتجرى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بسبب عدم حصول أي من المرشحين على نسبة 51 في المئة من الأصوات في الجولة الأولى التى جرت يوم الأحد 10 نوفمبر. وبحسب النتائج النهائية لمكتب الانتخابات المركزي برومانيا، تقدم كلاوس يوهانيس رئيس الجمهورية الحالي، والمرشح عن الحزب الوطني الليبرالي بحصوله على 37.82 في المئة في الجولة الأولى، مقابل 22.26 في المئة لمنافسته فيوريكا دانسيلا زعيمة الحزب الوطني الاجتماعي. ويتنافس المرشحان، في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية.

وبدأت عملية الاقتراع في رومانيا المسجل بها ما يقرب من 18 مليون ناخب في الساعة 08.00 بتوقيت وسط أوروبا.

وكانت نسبة مشاركة الناخبين في الجولة الأولى 47.66 في المائة.

وبحسب إحصائيات لجنة الانتخابات المركزية للجولة الأولى، فإن غالبية الناخبين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع تتألف من الفئة العمرية 45–64، بينما ظل الناخبون الذين تتراوح أعمارهم بين 18–24 عامًا عند أدنى مستوى.